

# المعجم العربي: محطات ظهور النحت و قضاياها من خلال مقاييس اللغة

ذ. عبد الاله الاسماعيلي  
كلية الآداب بمكناس

(نقر أن النحت لا يمكن أن يدرس إلا انطلاقاً من المقاييس التي تعتبر النص المثالي لتلك الدراسة دون غيرها. فكل ما سبقها وما لحقها في العصور القديمة من دراسات تعتمد أمثلة مدرسية وتلقينية لا يعتد به ولا يمكن أن يعتبر منطلقاً لدراسة جادة في النحت. ولذلك نعتقد أن الدارسين القدماء والمحدثين للنحت العربي قد ارتكبوا خطأ منهجياً كبيراً عندما غبنوا هذه النصوص الأساسية التي لم نر لها ذكراً مقصراً أو مفصلاً في جل الدراسات المعروفة)، الحوليات التونسية العدد 27، 1988، ص. 40

## ملخص

يعتبر النحت من الظواهر المغبونة في الصرف العربي نظراً لبنيته المعقدة، وكذا عدم إقبال الصرفيين العرب الإقرار بوجود بنية منحوتة تحدد لها قوانينها وأسسها وقواعدها، كما هو الشأن بالنسبة لظواهر الإبدال والقلب والنسبة والتصغير...وإننا إذ نعد من خلال هذه المقالة إلى التعريف بالنحت وطرق جل محطات ظهوره معتمدين في ذلك على المنحوتات التي أوردها ابن فارس في معجمه باعتباره أحد اللغويين البارزين في هذا الباب.

## Résumé

On peut considérer (naḥt) comme un phénomène défavorisé dans la morphologie arabe, puisque les morphologues arabes avaient le marginalisés, et n'avaient pas les traités comme les fond avec les autres phénomènes comme : substitution, diminutif ...

Dans cet article on se centre sur la définition, et les étapes de l'émergence de ce type, dépendant sur le dictionnaire d'ibn farisse (maqaiṣe alluḡha) .

## 1- دلالات النحت

ورد في لسان العرب أن «النحت: النشر والقشر (...) ونحت الجبل ينحته: قطعه، وهو من ذلك. وفي التنزيل العزيز: [ وتنتحون من الجبال بيوت آمنين ]. والنحائت آبار معروفة، صفة غالبية لأنها نحتت أي قطعت، قال زهير: قفرا بمندفع النحائت، من صفوا أولات الضال والسهير ويروى: من صفوا. ونحت السفر البعيد والإنسان: نقصه، وأرقه على التشبيه. وجميل نحيت: انتحنت مناسمه، قال: وهو من الأين حف نحيت. والنحيتة: جذع شجرة ينحت، فيجوف كهيئة الحب للنحل، والجمع نحت (...). والنحيت: الدخيل في القوم، قالت الخرنق أخت طرفة: الضاربين لدى أعنتم والطاعنين، وخيلهم تجري الخالطين نحيتهم بناضرهم وذوي الغنى منهم بذوي الفقير هذا ثنائي ما بقيت لهم فإذا هلك، أجنني قبوري (...). والحافر النحيت: الذي ذهب حروفه. (...). ونحته بلسانه ينحته وينحته نحتا: لامه وشمته. والنحيت: الرديء من كل شيء،...»<sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup>- ابن منظور، لسان العرب، مادة (نحت).

إن الأمر الذي أثارنا من خلال هذا النص، الجملة التالية: «ونحت السفر البعير والإنسان: نقصه». فكلية "نقص" لها دلالة هامة فيما يأتي، لأنها مرتبطة بما نعتبره قانونا ملازما يسمى "نحتا". دونما لا تستطيع معرفة هل هذه المفردة منحوتة أم لا. فكما ينسحب "نقص" على الإنسان والبعير والخشب،... الخ، فإنه ينسحب كذلك على مفردات اللغة بنفس التصور، حتى أن أبا علي الظهير حسن بن الخطير النعماني المتوفى سنة 598، الذي ألف كتابا أسماه «كتاب تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب»، لما سؤل عما وقع في ألفاظ العرب على مثال "شقحطب" قال: هذا يسمى في كلام العرب المنحوت، ومعناه أن الكلمة منحوتة من كلمتين، كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة، فشقحطب منحوت من شق حطب...»<sup>(2)</sup>.

نلاحظ أن أبا علي وازى بين نحت الكلمتين ونحت الخشبين، لا لشيء إلا لكون كليهما يحتوي على تنقص. فالكلمتان تذهب بعض حروفهما كالحافر النحيت، والخشبستان تسقط منهما النحاتة، وهو كل ما يسقط عند النحت.

فنحت الخشبستان إنما هو لأجل التسوية، وبالتالي خلق شيء جديد، وعلى هذا نحت الكلمتان يكون لأجل التكوين وبالتالي بناء كلمة جديدة.

من خلال ما تقدم<sup>(3)</sup>، ندرك أن للنحت معاني كثيرة مرتبطة تقريبا بكل المجالات التي يقع فيها اقتطاع أو انتقاص، والتي نجدها في الواقع، فهناك مثلا قول الشاعر يزيد بن الخذاق الشني<sup>(4)</sup>:

فإذا بدا لك نحت اثلثها فعليكما إن كنت ذا حرد

<sup>2</sup>- المزهر، ج1، ص.482.

<sup>3</sup>- طبعا هناك معاجم أخرى كالصاح والمحيط وغيرهما أوردت مادة "نحت" ضمن موادها، إلا أننا اكتفينا بهذين المعجمين لأنهما يفيين بالغرض المطلوب.

<sup>4</sup>- المفضيات، ص.296.

بل إنه مرتبط كذلك بالإنسان كائنًا حيا، الذي وقع نعته أو وصفه بأنه منحوت على تلك الصورة. فكيف نتوصل إلى النحت في اللغة، عالما يتعامل مع أدوات تختلف عن أدوات الحداد والنجار،...الخ، ألا وهو عالم الأصوات، وهل يجوز لنا أن نقتطع من تلك الأصوات، ولماذا وجدت تلك الأصوات حتى نقتطع منها، وتحت أي ترخيص، إلى غير ذلك من الأسئلة التي تتبادر إلى الذهن لأول وهلة. والتي ستكون -إلى جانب أسئلة أخرى- محط اهتمامنا على طول فقرات هذا المقال.

## 2. محطات ظهور النحت

نتوقف في هذه الفقرة لننظر في بعض القضايا المرتبطة بالموضوع جلها معرفة بالنحت.

1- إن أول ظهور لكلمة "نحت" كان من خلال معجم "العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي وهو أول معجم في اللغة العربية، ولم يعرف به اسم غير هذا، وكان يدل يومئذ على نوع من التركيب والاشتقاق، حيث تبنى الكلمة من الجمع بين كلمتين، ويشترك منها فعل، وهذا واضح من قول الخليل: «العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما إلا أن يشترك فعل من جمع بين كلمتين مثل "حي على" كقول الشاعر:

ألا رب طيف بات منك معانقي إلى أن دعا داعي الفلاح فحيلا

أو كما قال الآخر:

فبات خيال طيفك لي عنيقا إلى أن حيعل الداعي الفلاحا

أو كما قال الثالث:

أقول لها ودمع العين جار ألم يحزنك حيعة المنادي»<sup>(5)</sup>

<sup>5</sup>- العين، ص. 68.

2-وقد بدأ الالتفات لهذا الموضوع، من بعد، في كتب فقه اللغة في المائة الرابعة الهجرية وما تلاها من ذلك:

المزهر للسيوطي.

فقه اللغة، المجمل، ومقاييس اللغة لابن فارس.

إصلاح المنطق، ابن السكيت.

التهذيب، التبريزي.

فقه اللغة، الثعالبي.

الصاحح، الجوهري.

التنوير، ابن دحية.

التسهيل، ابن مالك.

إضافة إلى مؤلفات أخرى لم تصلنا، ذكرها السيوطي في المزهر.

3-ومع ظهور عصر الترجمة في المائة الرابعة عشرة الهجرية، حيث وقع نوع من الانبهار باللغات الأجنبية، إلى حد وقع فيه التخلي عن العربية ومفرداتها، وأحلوا محلها مفردات أجنبية حديثة، وهم يقومون بذلك عن جهل للعربية وأسرارها، لدرجة أنهم اتهموا العربية بالقصور والضيق...الخ، فأخذوا كما يقولون: يهرفون بما لا يعرفون. وقد تحدث العلامة الألوسي في كتابه "بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب" عن النحت لسد هذا الخصاص المتحدث عنه أو المروج له بقوله: «وهناك وجه آخر في العربية لصوغ ألفاظ تسد مسد الألفاظ العجمية، التي اضطررنا إليها، وهو (باب النحت)»<sup>(6)</sup>.

<sup>6</sup>- ن.م، ص.45.

من هنا ندرك الأهمية الكبيرة التي أسداها الألوسي للنحت، الذي وصفه بالقدرة على تزويدنا بما نريده من مصطلحات تتلاءم وبيئتنا العربية دون اللجوء إلى الاقتراض من لغات أخرى، ما عدا عندما يتعلق الأمر بضرورة قصوى.

ومع ظهور القرن العشرين، نشطت الحركة اللغوية، خصوصا في بعض البلدان التي وعت بالطابع الإجرامي الذي تمارسه سلطات الاستعمار، فكانت تدافع على وطنها ولغتها في نفس الحين. وأول مقالة حصلت عليها في بداية هذا القرن هي لسطع الحصري عنوانها "النحت"<sup>(7)</sup> : وهي مقالة صغيرة جدا، تناول فيها صاحبها الحديث عن بعض المصطلحات العلمية المنحوتة بعد ما أشار -بإيجاز- إلى بعض المؤلفات التي تحدثت عن النحت.

بعد ذلك عثرنا على مقال لعبد القادر المغربي عنونه بـ "كتاب الاشتقاق والتعريب" وهو في الحقيقة ظهر قبل مقال الحصري سنة 1908<sup>(8)</sup>، وكما نلاحظ لم يعنونه بـ "النحت" وبخلاف التقسيم الذي قسمه إلى نحت فعلي، ونسبي، ووصفي، واسمي لم يأت بأي جديد سوى ما جاء على قوله: «وقد أعملت الفكر مرة في كثير من الكلمات الرباعية والخماسية، فوجدت أنه يمكن إرجاع معظمها إلى كلمتين ثلاثيتين بسهولة. ولاحظت أن تكون تلك الكلمات في لغة العرب إنما كان بواسطة طريقة النحت المذكورة أو بما نسميه الاشتقاق النحتي: فمثلا "دحرج" منحوت من "دحره فجرى» ومثل "هرول" من "هرب وولى" و "خرمش" الكتاب أفسده "خرم وشوه" أو من "خرم وشرم" ، ومثل "دعتره" إذا صرعه من "دعه فعثر". و"بحثرت" الدجاجة "بحثت وأثارت" التراب لتلتقط الحب وهكذا<sup>(9)</sup>.

7- مجلة التربية والتعليم، بغداد، 1928.

8- لم نحصل على الكتاب في طبعته الأولى وإنما على طبعته الثانية، القاهرة 1947.

9- المغربي، ص.15.

فعملية التفكير التي قام بها المغربي تعتبر مجرد وصف للحالة التي يجسدها المنحوت، بمعنى، واحدة تكمل صورة الأخرى، وهذا فيه نظر.

بعد هذا حصلنا على بعض المقالات الصادرة في المجامع اللغوية، أولها مقالة لمصطفى الشهابي تحت عنوان "مدى النحت في اللغة العربية"، وقد تحدث فيه فقط على ما وقع من نحت في المصطلحات العلمية، بعدما وضع كسابقه المقدمة الطللية له.

فالشهابي لم يرد رأيه بخصوص ما وقع من نحت لدى ابن فارس مثلا بل تجاوز ذلك للحديث عما وقع في المصطلحات العلمية، وهذا، في رأبي، أمر مرتبط بالتعريب، وبدرجة التداول وكثرة الاستعمال، و... الخ.

ومن المقالات التي وردت في المجامع كذلك مقالة لرمسيس جرجس: «النحت في العربية»، فما قام به يعتبر وصفا للكلمات المنحوتة لا غير.

كما أنه وضع جدولا بالألفاظ المنحوتة في اللغة العربية<sup>(10)</sup>، وهو أمر محمود. ومن المقالات التي فصلت القول في النحت، مقال كيفورك ميناجيان «النحت قديما وحديثا»<sup>(11)</sup>، فقد اهتم، على الخصوص، بما أسماه "النحت الحديث" مشيرا إلى أنه مقسم إلى ثمانية أقسام: من الرباعي إلى الثماني، مستعملا في تحليله الطريقة التالية: "على وزن فععل" فعل + فعل = فع.. + ...عل مثال:

خلسل = خل + عسل (خال + عسل) "Oxymel"<sup>(12)</sup>.

وهكذا في باقي الأقسام الأخرى. وهي طريقة وصفية كذلك، توضح لنا الطريقة التي يتم بها النحت دون ذكر السبب. بالإضافة إلى مزجه النحت بالتركيب أو بما أسماه (1) "بالتركيب النحتي" والذي قسمه كذلك إلى: تركيب نحتي خاص، وآخر خليط، وثالث

<sup>10</sup>- ن.م، ص.68.

<sup>11</sup>- اللسان العربي، 1972.

<sup>12</sup>- ن.م، ص.170.

دخيل. (2) "بالتركيب المزجي" الذي قسمه كذلك إلى تركيب مزجي خاص، وآخر مختلط، وثالث ناقص، ورابع شبه مدغم، وخامس زائد، وسادس دخيل. وهو في ذلك، إلى جانب كونه لا يدقق في الإصطلاحات التي أوردها، يقوم كذلك بعملية وصف للمفردات أهي دخيلة، و مختلطة، بمعنى، نصفها عربي، والآخر دخيل،...الخ.

وفي سنة 1978 ظهر كتاب "لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة" لغالب فضل المطلبي، تضمن فقرة صغيرة عن النحت، أشار فيها إلى أن ثمة مفردات نحتت كان مصدرها الأطفال، يقول: «وأكبر ظني أن ما حدث كان من صنع الأطفال، فمن المرشح أنهم كانوا يقولون للعبتهم هذه "زحف زلق" أو "زحف وزلق"، وهذا الضرب من تركيب الألفاظ معروف في لغات الأطفال في إطلاقهم بعض التسميات على لعبهم، من نحو ذلك ما نجده عند أطفالنا من أسماء الألعاب ك: (طرة كتبه) و (عسكر وحرامية) و (قط وفار)، ثم كان لكثرة استعمالهم (زحف وزلق) أن اختصرت عن طريق النحت»<sup>(13)</sup>.

فما هي طريقة النحت هذه؟

ومع ظهور الثمانينات، برزت مقالات جديدة عن النحت كان أولها عبارة عن فقرة لآل ياسين في كتابه: «الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية ق 3»<sup>(14)</sup>.

ثم مقالتان لوجيه السمان<sup>(15)</sup> تضمنتا -المقدمة الطللية- الحديث عن النحت في الإصطلاحات العلمية ثم محاولة لتصنيف قواعد النحت.

فلماذا لم يفكر هؤلاء في وضع قواعد للنحت كما فعلوا في أبواب النحو والصرف؟

<sup>13</sup>- المطلبي، ص.196.

<sup>14</sup>- آل ياسين، 1980.

<sup>15</sup>- مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، 1982، الجزء الأول والثاني ثم الجزء الثالث، المجلد 57.



وفي سنة 1985 ورد النحت في كتاب "المولد في العربية" (16) لحلمي خليل، كما ظهر سنة 1988 مقال عن النحت في مجلة الحوليات التونسية لرشاد الحمزاوي (17). ولقد كانت أول رسالة في النحت هي التي تقدم بها نهاد موسى سنة 1984. فالإلى جانب قيمتها كوثيقة لغوية وتاريخية، جسدت الحديث عن النحت قديما وحديثا، و لقد كان سعي الرسالة متكئا على تاريخ النحت وإدراج كل ما له صلة به، وأحيانا الخلط بين المفاهيم،...الخ.

هذا بإيجاز شديد كلما كتب عن النحت (18).

### 3- معنى الزيادة في النحت

لقد ثبت عند الصرفيين، أن معرفة الزائد من الأصلي في الكلمة، لا يكون إلا بالاشتقاق (19). إذا ما تبيننا هذا القول فإننا لا نستطيع تصور أصليين ثلاثيين مكونين للمنحوت، لأن قسمة الاشتقاق لا تقضي بذلك. وعليه، نفترض أن النحت مكون بطريقة أخرى: لا علاقة لها بالاشتقاق إلا أن هناك ثمة طريق ثالث، يعلمنا بما يلحق المنحوت

16- المولد في العربية، دراسة في نحو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، 1985.

17- مجلة الحوليات التونسية، العدد 27، 1988.

18- ليس هذا هو كل ما كتب عن النحت بل هناك أبحاثا عديدة من بينها: دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، من أسرار العربية، إبراهيم أنيس فقه اللغة: وافي، الاشتقاق، الترتيبي، دروس التصريف، محيي الدين، حوليات كلية دار العلوم (القاهرة) العدد 9، 1980-1978، محمد حسن عبد العزيز، وهو مقال مترجم لجار وسلاف ستستكفينش: الليالي في القلب والإبدال، أحمد فارس الشدياق، الروض الأنف شرح السيرة النبوية لابن هشام، للسهيلى، الاشتقاق وأثره في النمو اللغوي، عبد الحميد محمد أبو سكين، الجوانب اللغوية عند أحمد فارس الشدياق، محمد علي الزركان،...الخ. كما ظهرت مقالات أجنبية أهمها، وهذا ما حصلنا عليه: "Blend in English word formation" - Garland Cannon (1986)، ومقال في كتاب: "A Linguistic study of the development of scientific vocabulary in standard Arabic" لعبدول سهيب مهدي علي (1987).

19- الاسترابط؛ ج2، ص.334. طبعا كان يودنا البحث عن صحة ذلك من خطابه، وكذا تبين مستويات الزيادة، خصوصا كما تصوره الأستاذ السغروشني، إلا أن الأمر لا يستدعي النظر في مثل هذا المستوى بالشكل المفترض القيام به، لكون ذلك قد يدخلنا في متاهات جد معقدة لا تقدم البحث، ولا تثير حل مشكله، ما دام النحت له بنية معقدة تحتوي على أصليين لا أصل واحد، وعلى هذا قد يكون للاجتهاد، إن نحن سلمنا به، دورا سلبيا. فلهذا نحاول على الأقل، وبطرق غير مباشرة، طرح مشكل النحت وبنيته المعقدة.

من زيادات وهو "افتراض الجذر"، الذي يمكننا؛ فعلا، تحديد جملة الفعاليات التي تقع بين المنحوت منه قبل أن تضم له تلك الزيادات؛ إن وجدت.

إذا ما عدنا إلى معجم مقاييس اللغة لابن فارس والذي استقيناه منه المتن الذي نشتغل به، فإننا نجد إيراد بعض المنحوتات المضمنة لبعض العناصر الصامتية، والتي ليست من أصل المنحوت منها، فهل هذه العناصر تحمل معنى معجمي ما يحدد طبيعة ذلك المنحوت، أم هي عناصر زائدة فقط، أم ماذا؟

لنتفحص المعطيات التالية:

$$(1) \text{ أ- [ع.ش.ز.] + [ش.ز.ن.] } \leftarrow \text{ [ع.ش.ز.ن.] }$$

$$\text{ب- [ع.ش.ز.ن.] + [- َ - َ] } \leftarrow \text{ [ع.ش.ز.ن.] }$$

$$\text{ج- [ع.ش.ز.ن.] } \leftarrow \text{ [ [ع.ش.ز.ن.] + [ش.ز.ن.] ] } + \text{ [ع.ش.ز.ن.] }$$

$$\text{و- } \leftarrow \text{ [ع.ش.ز.ن.] } \leftarrow \text{ [ع.ش.ز.ن.] } \leftarrow \text{ [ع.ش.ز.ن.] }$$

$$(2) \text{ أ- [ش.م.ذ.] + [ش.م.ر.] } \leftarrow \text{ [ش.م.ذ.ر.] }$$

$$\text{ب- [ش.م.ذ.ر.] + [- َ - َ] } \leftarrow \text{ [ش.م.ذ.ر.] }$$

$$\text{ج- [ش.م.ذ.ر.] + [- ي - ] } \leftarrow \text{ [ش.م.ذ.ر.] } \leftarrow \text{ [ش.م.ذ.ر.] }$$

$$(3) \text{ أ- [خ.ت.ع.] + [خ.ت.ر.] } \leftarrow \text{ [خ.ت.ع.ر.] }$$

$$\text{ب- [خ.ت.ع.ر.] + [- َ - َ] } \leftarrow \text{ [خ.ت.ع.ر.] }$$

$$\text{ج- [خ.ت.ع.ر.] + [- ي - و - ] } \leftarrow \text{ [خ.ت.ع.ر.] } \leftarrow \text{ [خ.ت.ع.ر.] }$$

[ر]

$$(4) \text{ أ- [خ.ر.ط.] + [خ.ط.م.] } \leftarrow \text{ [خ.ر.ط.م.] }$$

ب- [خ.ر.ط.م] + {- َ - َ} ← [خ - َ ر ط - َ َ م]

ج- [خ - َ ر ط - َ َ م] + {م - َ - ن - َ - َ} ← [م - َ خ ر - َ ن ط

- َ م]

(5) أ- [ح.ز.ق.] + [ح.ق.ر.] ← [ح ز ق ر]

ب- [ح ز ق ر] + {- َ - َ} ← [ح - َ ز ق - َ ر]

ج- [ح - َ ز ق - َ ر] + {- ن -} ← [ح - َ ن ز - َ ق ر]

نلاحظ أولاً، أن النحت؛ في هذا المستوى الأولي، يمر بمراحل ثلاث:

1-مرحلة الجذر: وهي مرحلة توضح لنا مدى الارتباط المعجمي الذي يقع بين

الأصليين المنحوت منهما كي يصير منحوتا، في مستواه البسيط ذاك.

2-مرحلة الجذع: وهي مرحلة تجاوز مستوى الجذر إلى مستوى آخر والمتمثل

في القالب الحركي الذي يلحقه.

3-مرحلة اللاصقة: وهي مرحلة اكتمال صورة المنحوت، لاسيما صورته

الدلالية.

ثانياً: سيطرة الرباعي في (أ)، اللاصقة {- َ - َ} في (ب)، وزيادات كل من

[ي]، [و]، [م]، [ن] في (ج).

وقبل مناقشة هذه الزيادات وغيرها، نود أن نشير إلى أنه بعودتنا إلى المعجم

العربي نستشف أن هذه الزوائد التي في "عشوزن"، و "شميذر"، و"خيتعور"،

و"مخرنطم" و"حنزقر" عبارة عن زوائد مبنية فيها وليست عاملة، بمعنى، لا نجد في

المعجم العربي القديم دخل كل من (1)، و(2)، و(3)، و(4)، و(5) دون زيادة، كما أننا

لا نجد (كثر) ولا (نضب) دالان على (كوثر) و (تنضب)، لأن لكل واحد منهما معنى

مستقل، مع أن مدخلهما المعجمي واحد يقول ابن جني: «من الزوائد التي يبني في الكلم بناء بعض أجزائهن منهن نحو الواو في كوثر، والميم والسين في مستخرج، والتاء في تنضب، ألا ترى أن أهل التصريف قالوا: لا تزداد اللام إلا في أحرف يسيرة، نحو ذلك، وألا لك وهناك وعبدل، وزيدل، ولم يذكروا مع ذلك قولنا: المال لزيد، ولعمرو، لأن هذه اللام ليست مبنية في الكلمة، وإنما هي أداة عاملة فيها الجر بمنزلة من وفي وعن، ولو كانت مبنية في الكلمة لما كانت عاملة فيها، ولاجتاز فصلها منها، كما أن التاء في تنضب، أو ترتب، والياء في يرمع، ويعمله لا يجوز فصلها منها»<sup>(20)</sup>.

ولقد جئت بهذا النص على طوله، لأبين مدى إدراك علماء اللغة، ومنهم ابن جني، سر الزيادة من عدمه، وكيف أن تلك الزيادة تكون عاملة كما أنها تكون مبنية في الكلم: لا يجوز فصلها عنها. وهذا يدل على أن ابن فارس لم يخرج عن المألوف في عرضه لتلك المنحوتات، ولم يأت بما يخرق قواعد اللغة وبنيتها.

أما بخصوص الزيادات المتقدم ذكرها في الأمثلة أعلاه فنبدأها أولاً بزيادة "الواو": والواو؛ كما أكد ذلك ابن جني؛ لا تزداد أولاً وآخراً: "واعلم أن الواو لم تأت في كلام العرب فاء ولا ما، وليست في كلامهم لفظة فاؤها واو ولا مها واو إلا حرف واحد. وهو قولنا "واو"؛ ولذلك قال سيبويه ليس في الكلام مثل وَعَوْثٌ"<sup>(21)</sup>. هذا يبين المكان الذي يجب أن ترد فيه "الواو" مزيدة هو عين الكلمة، وعليه فإن "الواو" في "عشوزن" مزيدة مثلها مثل الواو التي في "قطوطي"، و "حبوكر"، و "حبونن"،... الخ، ولقد وردت الواو رابعة مفتوحة كما في: "كنهور وبلهور". إلا أن ما يؤكد زيادتها إخضاعها للقياس، حيث نقول في جمع "عشوزن" "عشازن"<sup>(22)</sup>، ولو كانت الواو أصلاً. لما حذفت عند الجمع، وعلى هذا يكون المنحوت هو: عشزن من (عشن) و (شزن) كما في ((1) ب).

<sup>20</sup>- سر صناعة الإعراب، ج1، ص.120.

<sup>21</sup>- ن.م، ج2، ص.596، أنظر كذلك الكتاب لسيبويه، ج2، ص.390.

<sup>22</sup>- اللسان، ج13، ص.286.

أما الواو في ((3 جـ)) فإن الكتابة الصوتية بينت أنه عبارة عن ضمة طويلة (أنظر الفقرة الخاصة بالحذف).

أما الياء في ((3 جـ))، فإنها وردت كذلك زائدة في ذلك المكان: لأن أصل زيادتها أن تكون ثانية ساكنة مثل "خيسفوج، عيضمور، حيزبون"<sup>(23)</sup>، إلا أن "الياء" في ((21 جـ)) وردت زائدة كذلك، وإن كان بعض اللغويين اعتبر وزن "شميذر" "سفرجل"<sup>(24)</sup>.

أما الميم فمن المعلوم أن أصل زيادتها الأسماء<sup>(25)</sup>، وعليه لا ينبغي أن يكون المنحوت منه فعلين وخرجهما أسماء إلا أن هذا الخلط المقولي يحتمل تأويلاً واحداً، على الأقل، انطلاقاً من تصور ابن فارس، وهو الارتباط بالمعنى في المثال (4): "المخرنطم": الغضبان، وهذه منحوتة من خطم وحرط، لأن الغضوب خروط راكب رأسه. والخطم الأنف، وهو شمش بأنفه"<sup>(26)</sup>.

أما النون فتزاد ثالثة نحو: "جنفل، عنبيل"<sup>(27)</sup>، فما نلاحظه هو أن النون وردت ساكنة، مما يؤكد أن الحركة التي عليها عارضة غير لازمة، بمعنى، غير حصينة، وهو ما نجده في ((4 جـ)) و ((5 جـ))، وعلى هذا قد لا يكون حذف النون مرتبطاً بالموقع وإلا لما قال سيبويه: "النون لا تحذف إلا بثبت". أما الارتباط بالمعنى الذي تحدث عنه ابن فارس، فإنه يكون وارداً كذلك حتى مع المثال ((4 ب)) فنقول: "خرطم" هـ: ضرب خرطوميه وهو من: خرط الورق: قشره عن الشجر، وخطم هـ:

23- سر صناعة الإعراب، ج2، ص.767.

24- أنظر مادة شميذر في تاج العروس للزبيدي.

25- وقد تزداد في الأخير: اللهم: "وهي من خواص زيادة الأسماء" انظر سر صناعة الإعراب، ج1، ص.432.

26- مقاييس اللغة، ج2، ص.249. أنظر اللسان الذي وردت فيه الشين بدلا من الطاء: منخرنطم، ج12، ص.173، والمجمل، ج2، ص.243.

27- سر صناعة الإعراب، ج2، ص.445.

ضرب أنفه، فكان قشر الشجر كضربها لإزالة ما تحمله من قشر، وهذا في المعنى كضرب الأنف. وبهذا نستطيع توحيد مقولة المنحوت والمنحوت منه.

أما ابن فارس، فإن مفهومه للزيادة ارتكز على الصوتيات التي تحذف عند النحت من الأصلين المنحوت منهما، دونما مس للصوتيات الأخرى التي لا تحذف أو تتماثل مع صوتيات أخرى. ويمكن أن نستشف ذلك من قوله: "جذب للجمال العظيم، فالجيم زائدة، وأصله من الخدب؛ يقال للعظيم خدبٌ. وتكون الدال زائدة، فإن العظيم جذب أيضا. فالكلمة منحوتة من كلمتين"(28).

نلاحظ أنه اعتبر، في المرحلة الأولى، الجيم زائدة، وذلك لاستخراج الأصل الأول المكون للأصلين المنحوت منهما، وفي مرحلة ثانية ركز على "الدال" لاستخراج الأصل الثاني. وهذه الطريقة الغير مألوفة عند باقي اللغويين، تعلم بإطراد النحت في كل الرباعي الموجود في اللغة العربية، وإن كان ابن فارس يعتمد فيها على المعنى؛ خصوصا المنحوتات التي شك في تخريجها؛ فكانت هذه الطريقة أسلوبا للقياس ومحطا للتأويل.

ونود في هذا المستوى، مقارنة نظرة ابن فارس للنحت والزيادة مقارنة صحيحة، تنفي شوائب ما علق بها من سوء تحليل وفهم.

فابن فارس، يعتبر المعجمي الوحيد الذي دأب على تصنيف معجمه تصنيفا خاصا، مخالفا به كل المعجمات العربية الأخرى. فلقد حاول أن يخطط لنظرية تحتية، غاب عنها التنظير لفترة طويلة. وما يهمننا من تصنيفه ذلك، هو تلك الأبواب التي تأتي عقب كل حرف معجمي، متضمنة لمواد تفوق الثلاثي، والذي اعتبره لا يخرج عن أحد الوجوه الثلاثة التالية:

---

28- مقاييس اللغة، ج1، ص.511.

1- النحت من كلمتين ثلاثيتين أو أكثر.

2- إلحاق الثلاثي بالرباعي.

3- الرباعي الموضوع والذي لا علاقة له بالنحت أو الإلحاق.

وتفاديا لكل مغالطة ندرج النصوص التالية:

أ- لقد عرف النحت بقوله: "اعلم أن للرباعي والخماسي مذهباً في القياس يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت. ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتين وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ"(29).

ب- ومن النماذج المنحوتة التي قدمها هذا اللغوي الفذ "فمن المنحوت قولهم للباقي من أصل السعفة إذا قطعت (جذمور) قال:

بنانتين وجذمورا أقيم بها صدر القناة إذا ما أنسوا خرجا.

وذلك من كلمتين: إحداها الجذم وهو الأصل، والأخرى الجذر وهو الأصل. وهذه الكلمة من أدل الدليل على صحة مذهبنا في هذا الباب"(30).

ج- وقد أوضح تصوره لمذهبه القياسي بخصوص الرباعي والخماسي، مشيراً إلى الأصناف التي تتضمنه: "وسبيل هذا سبيل ما مضى ذكره، فبعضه مشتق ظاهر الاشتقاق، وبعضه منحوت بادي النحت، وبعضه موضوع وضعا على عادة العرب في مثله"(31).

يطلعنا النص (أ) أمر النحت وكيفية بنائه وعدد العناصر المكونة له، بكل وضوح. أما النص (ب) فيتبع فيه الخطوات التي رسمها في (أ) مع التأكيد على مبدأ التقارب في المعنى، وإذا كان لم يصرح به؛ على عادة العرب في كثير من المواضع؛

29- ن.م، ص.328.

30- ن.م، ص.505.

31- ابن فارس، ج2، ص.148.

ولكنه واضح من سياق حديثه. كما أن النص (ج)، يعلمنا كون الأبواب التي جاءت على أكثر من ثلاثة أحرف منها:

أ- ما هو مشتق، بمعنى زيادته معلومة ألحقته بالرباعي أو الخماسي، ومنها ب- ما هو منحوت من كلمتين، وأخيرا ج- ما هو موضوع لا قياس يدخله.

توضح النصوص (أ)، (ب)، و (ج)؛ بصورة إجمالية؛ فلسفة ابن فارس ورغبته في أن يشمل الرباعي، على الخصوص، النحت ويطرد فيه وأمر الرباعي هذا، أضحي اليوم ينافس الثلاثي، لكونه الهيكل الوحيد الذي يستقبل الكلمات الدخيلة أو المقترضة. وبعبارة أوضح يستقبل الصور الطويلة كصور النحت مثلا.

إلا أن عدم نظامية المواد المعجمية، وعدم ترتيبها على الوجه المخطط له، جعل؛ كل هذا، ابن فارس يخلط بين ما هو مشتق وما هو منحوت، بل ويضعها في صف واحد دون ترتيب أو فرز، إلى جانب تردده في الحكم على بعض المواد أهي مزيدة أم منحوتة كما بينا أعلاه.

أود في آخر هذه الفقرة أن أنبه إلى أن أطروحة كون "ما جاء على أكثر من ثلاث أحرف منحوت" أطروحة هشة، لا تتمشى مع ما رسمه ابن فارس، علما أن قائل هذا الكلام، مستقى من "مقاييس اللغة"، دون غيره.

إلا أننا إذا عدنا إلى هذا المعجم، فإننا نرى أن ابن فارس كان في آخر كل مادة من مواد المعجم يقول "باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله باء أو جيم أو راء،... إلخ"، وكنا نراه في بعض الأحيان يبدأ كلامه بتفسير النقاط التي سيتحدث عنها: "فمنه ما نحت من كلمتين صحيحتي المعنى، مطردتي القياس، ومنه ما



أصله كلمة واحدة وقد ألحق بالرباعي والخماسي بزيادة تدخله، ومنه ما يوضع كذا وضعا<sup>(32)</sup>.

فهو لا يضرب أقساما للنحت كما اعتقد بعض اللغويين، ولكنه يقدم مواد المعجم التي هي أكثر من ثلاثة أحرف، مع ذكر للأوضاع التي تتخذها.

وإذا كان النحت، في مرحلة أولى، يساير مبدأ التيسير والسهولة في النطق واللفظ على السواء، والتي تنادي بها كل اللغات، فإن اللغة العربية كغيرها من اللغات الطبيعية، تجنح نحو هذا المبدأ. حيث نجد كتب النحو واللغة مليئة بهذه الأشياء. فمنها من سعت إلى تقديم الضابط وكذا المرخص لما يقع في الكلمات من حذف، حتى تستجيب لذلك المبدأ، ومنها من حذفت دون ذكر السبب، هدفهم في ذلك أن تتمشى الكلمة أو العبارة المحذوفة مع مبدأ كثرة الاستعمال والتداول فقط.

يذكر أن حذف بعض الصوتات من الكلمتين المنحوت منهما لا يحكمه مسوغ واضح.

و إذا كانت معطيات النحت العربية عبارة عن مفردات موجودة في اللغة بشكل طبيعي، وإذا كان الأصلان المنحوت منهما يجنحان نحو التنقص والاقتطاع لصوغ منحوت سليم، فإن هذا المنحوت يجب أن يتمشى: أ-وقواعد التأليف العربي، ب-أن تكون الصيغ التي تعمل على إبراز هيئته، صيغا يقبلها الذوق العربي السليم، وتتوافق كذلك، مع مبادئ الصرافة العربية، وإن كانت قد أخفقت هذه الأخيرة في التعامل مع بنية المنحوت وهيئته التي تتكون في الغالب من صيغتين ثلاثيتين، في حالتها البسيطة، نظرا لتغلب صورة الجذر.

<sup>32</sup>- مقاييس اللغة، ج1، ص.505.

لقد كانت بداية التحليل الجاد مع كيفورك ميناجيان، مراسل المكتب الدائم في موسكو، والذي نشر مقالا مهما سنة (1972)، وما يهمننا من هذا المقال، هو ذلك الاختراع الصيغي الذي فطن إليه، دون غيره، علما أنه قد تعامل مع منحوتات علمية محض، فسن صيغا رباعية: فعمل، فلفع، ففعع، وخماسية: تفاعل، مفععل، ففعليل، تففعع، نففعيل، ففععل، وسداسية: متفاعل، مفععلة، ففعليل، ففعلون، ففععلان، وسباعية: ففعليل، وأخيرا ثمانية: فاعفلية، ففعليان. ومن الثماني ذو الثلاث عناصر: متفاعع. ولقد كانت الطريقة التي يفرز بها هذه الصيغ كالتالي<sup>(33)</sup>:

(1) على وزن "فعل":

فعل + فعل = فع... + ...عل، مثال:

خلسل = خل + عسل (خ.لل + ع.س.ل)

من الملاحظ أنها طريقة وحيدة وفريدة، ولكنها يغلب عليها الطابع الوصفي الارتجالي لا غير، لأنها لم تضع على عاتقها، تبرير ما يقع من حذف أو اقتطاع عند النحت، فلماذا مثلا: "خلسل"، وليس "خلعل"، أو "خعسل"، ...الخ. كيف يمكننا الاستدلال على ذلك الاقتطاع في ذلك المكان بالضبط، هل هناك من مسوغ؟ كيف يمكننا الانتقال من الاقتطاع إلى بناء المنحوت؟ هذه كلها إمكانيات لأسئلة ينبغي أن توضع في الحسبان، قبل الانطلاق في حصر صيغ المنحوت، وإضفاء الصبغة الوصفية عليها، والتي لا تتلاءم ومعطيات اللغة العربية فليس في العربية ففععل، وإنما "فعل" بإدغام المتماثل، ولا ينبغي أن يقال "مفععل"، وإنما مفعل،... إلخ. بالطبع، كادت أن تكون هذه الطريقة قد أصابت الهدف، إذا ما وضعت في الحسبان أ- تبرير ما يقع من اقتطاع، ب- عدم الخروج عن صيغ العربية، حين ذاك، يصبح الأمر سهلا في التعامل مع المتماثلين.

<sup>33</sup>- كينورك م، 1972، ص.170.

#### 4- تكافؤ لمكونات المنحوت على مستوى الدلالة

من الأمور الملفتة للنظر حقا، أن تكون عبقرية ابن فارس في تناوله للمنحوتات مركزة على الجانب الاشتقاقي للكلمة، بشكل نفتقده، تقريبا، في المعجمات العربية التي سبقته أو جاءت بعده، والذي أكد حماس هذا اللغوي، ربطه المعنى المستخلص من الصورة الاشتقاقية بما يلحقها من زيادات. وهذا قدم له الانطباع بما عسى أن يلحق هذه الصورة من مفردات: واحدة، اثنان، أو ثلاثة. بمعنى أن اشتقاق صورة الرباعي أو الخماسي تقف، انطلاقا من ارتباطها بالمعنى، عند المفردة الواحدة، عندها تكون بعض العناصر المزيدة تحقق أغراضا نحوية معينة لا غير، أو أن قوة المعنى أكسب المفردة محط التحليل، إمكانية تتميم المعنى الذي لا يقف عند حد المفردة الواحدة، بل قد يتجاوزه إلى المفردتين أو الثلاثة وهو ما يسمى نحتا. إلى جانب مفردات أخرى لم يعرف لها اشتقاقا، فاكتمل بذكر معانيها. بمعنى أن عملية تفكيكها إلى أصول ثلاثية ليس مستحيلا، وإنما تفتقد إلى معنى يبرر وجودها<sup>(34)</sup>.

لننظر إلى الأمثلة التالية، ومدى وضوح فكرة تتميم المعنى، انطلاقا من النصوص (1)، (2)، (3)، (4)، على النحو التالي:

34- هنا تثار قضية المستعمل والمهمل، وإلى جانب قضية عدم المتابعة، على مستوى المعجم، وكذا التوثيق في مضان الفكر العربي. كما أن فكرة التقاليب التي تحدث عنها القدماء أمثال ابن جني، والتي تدعو إلى التفكير في مصير تلك التقاليب أو بعضها، خصوصا مدى صحة ربط بعضها ببعض، قلت فكرة التقاليب تلك قد أصبح لها ما يبررها مع ظهور النحت الذي، وإن كان يقتصر في تقاليب المفردة الرباعية أو الخماسية، مع اقتطاع على جزء ضئيل منها، وهو الجزء الخطي بمعنى أنه إذا كانت لدينا مفردة رباعية مثل "دحرج" فإن تقاليبها الثلاثية التي يظن أنها مكونة منها لا تعدوا أن تتعدى أربعة، وبالتالي اختيار اثنين أو ثلاثة أصول لتكون منحوتة منها وهي: "درج، ودرج"، وهي كما نلاحظ تسير خطيا، أي أننا لا نجد: جرح، جحد، رحد،... إلخ. وهذا هو الجزء الذي حصر ابن فارس اجتهاده فيه، دون أجزاء التقاليب الأخرى. وأظنه الجزء المنطقي لاستقبال المنحوتات.

(1) "ومن ذلك قولهم للصلب الشديد (جعد) فالعين زائدة، وهو من الجلد. وهو يمكن أن يكون منحوتا من الجلع أيضا، وهو البروز، لأنه إذا كان مكانا صلبا فهو بارز، لقلة النبات به"<sup>(35)</sup>.

(2) "ومن ذلك قولهم للجمال العظيم (جذب)، فالجيم زائدة. وأصله من الخدب، يقول للعظيم خدب. وتكون الدال زائدة، فإن العظيم جذب أيضا فالكلمة منحوتة من كلمتين"<sup>(36)</sup>.

(3) "ومن ذلك (الغشمة): إتيان الأمر من غير تثبت، وهذه منحوتة من كلمتين: من الغشم والتشمر، لأنه يتشمر في الأمر غاشما"<sup>(37)</sup>.

(4) "من ذلك (الفرزقة): القطعة من العجين. وهذه الكلمة منحوتة من كلمتين، من فرز ومن دق، لأن دقيق عجن ثم أفرزت منه قطعة، فهي من الفرز والدق"<sup>(38)</sup>.

يتبين من خلال ما ورد أعلاه، بأن ابن فارس كان يهيء منحوته انطلاقا من تعيين أو تخصيص تكملة لمعنى جمع في صيغة منحوتة، وذلك بأن يرى أن تلك المفردة الرباعية لا تكتمل صورتها الدلالية الأصلية من مفردة واحدة ثلاثية. وإنما من أكثر من ذلك كما في (1)، (2)، حيث يوضح عرضه من الوهلة الأولى بكون تلك المفردة مزيدة، ولكن تورعه بالمعنى، واهتمامه به، جعله يضيف مفردة ثلاثية ثانية أو ثالثة، لتتميم صورة ذلك المعنى. ولا أظنه قد تمحل في إيراد ذلك المعنى، بقدر ما كان يشرح مقصوده منه، وهو إبراز أهمية ارتباط النحت به. ولعل الخلط وكذا التردد أحيانا الذي كان يظهر في كتابته، مرده إلى انشغاله الكلي، كمعجمي، بالنحت وقضاياها: ما هو هذا

<sup>35</sup>- مقاييس اللغة، ج1، ص.509.

<sup>36</sup>- ن.م، ص.511.

<sup>37</sup>- ن.م، ص.430.

<sup>38</sup>- ن.م، ص.513.

النحت، كيف يتكون، كيف يمكنه أن يكون، وبماذا يرتبط، وما هي طبيعة المفردات التي تدخل في بنائه؟... إلخ.

أما الأمثلة (3)، (4)، فنلمس من خلالها، إضافة إلى شرحه كل مفردة على حدة، إقامة علاقة دلالية بينها لتوضيح الصورة العامة لدلالة المنحوت.

### 5- النحت تألّفي على المستوى الدلالي

نتساءل هنا عن جدية هذا الدافع، وهل أن افتراض صحته يمكننا من نحت كل مفردتين لهما نفس المعنى أو قريبين من بعضهما البعض؟

من الصعب الإجابة بسرعة عن هذا التساؤل. ولكنه من المنطقي، وبعيدا عن كل تعنت، نقول إن الافتراض الدلالي يأتي، ويجب أن يأتي في مستوى ثان، أي بعدما نستطيع تبرير الجزء الذي يحذف. وإلا سيكون من الصعب البرهنة على ربط دلالي لصورتين نورد نحتهما من قبيل:

(د.خ.ل) (و.ل.ج)

وذلك لانعدام المسوغ الذي يجعلنا من خلاله الحكم على حذف هذا الصامت أو ذلك، هل هو (ل) و (و)، لتكوين (د.خ.ل.ج)، أو (خ) و (ل)، لتكوين (د.و.ل.ج)، أو (و) و (ل) لتكوين (د.خ.ل.ج) كذلك،... إلخ.

وبهذا تتحدد معالم النحت الذي لا يمكنه أن يحدث دون الاستجابة لشرطي التماثل، حتى يقع تعليل الجزء الذي يحذف، والارتباط الدلالي، حتى نضمن سلامة التأليف النحتي.

## لائحة المصادر و المراجع

- آل ياسين، محمد حسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، ط1، 1980.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان،
- سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداي، دار القلم، دمشق، 1985.
- ابن فارس، أبي الحسن أحمد ابن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ).
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، بيروت-لبنان، 1955.
- الحصري، ساطع، النحت، مجلة التربية والتعليم، بغداد، 1928.
- الحمزاوي، رشاد، النحت، مجلة الحوليات التونسية، العدد 27، 1988.
- خليل، حكيم، المولد في العربية، دراسة في نحو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، دار النهضة العربية-بيروت، 1985.
- الاستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق، محمد نور الحسن، محمد الزتراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية-بيروت، 1985.
- الالوسي، محمد شكري، بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، دار الكتاب العربي، ط2، القاهرة (بدون تاريخ).
- السمان، وجيه، النحت، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، الجزء الأول والثاني، 1982.
- السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ضبط محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت (بدون تاريخ).
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت، 1984.
- المغربي، عبد القادر، كتاب الاشتقاق والتعريب، ط2، القاهرة، 1947.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق عبد الله درويش، مطبعة الغني، 1967.
- ميناجيان، كيفورك، النحت قديما وحديثا، مجلة اللسان العربي، العدد 9، 1972.

المجلات:

- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 1959، 1961.
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج1 و 2، 1982.
- مجلة التربية والتعليم، 1928، بغداد.
- مجلة الحوليات التونسية، العدد 27، 1988.

**المعاجم:**

- معجم لسان العرب لابن منظور.
- معجم تاج العروس للزبيدي.
- معجم العين للخليل.
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس.
- معجم المجلد لابن فارس.

**الدواوين:**

- المفصليات: ديوان العرب مجموعات من عيون الشعر.